الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

تعني كلمة **الحضارة** بشكل عام النمو والتقدم، كما يشيرُ مفهوم الحضارة أيضا إلى كلِّ نظام اجتماعيّ يسمح للإنسان بزيادة إنتاجه وخصوصًا الإنتاج الثقافي، وتتألف الحضارة بشكل عام من أربعة ركائز أساسية تقوم عليها وهي الروافد الاقتصاديَّة، الأنظمة السياسية، الأعراف والتقاليد الأخلاقية، الفنون والعلوم، ولا يمكن أن تقوم الحضارة وتنهض إلا عندما يتوفر الأمن والاستقرار في الدولة، فالحضارة إذًا هي الازدهار والرقيُّ في مختلف المجالات والميادين في عصر معين.

يتناول هذا الفصل بدايات ما يمكن أن نطلق عليه الفكر الاقتصادي في العصور القديمة، بدءً بالحضارات الشرقية القديمة كالحضارة البابلية والحضارة الفرعونية، مرورا بالحضارات الغربية القديمة والتي تتمثل أساسا في الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية. وأهم ما يقال عن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة أن أفكاره كانت محدودة وبسيطة، كما أن دراسة المفكرين والفلاسفة للمشكلات الاقتصادية لم تكن مستقلة بل درسوها بصفة بسيطة ومرتبطة أساسا بقضايا أخرى كالسياسة والفلسفة والدين والأخلاق.

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا كبيرا، حيث تميزت مجتمعاتها بأنها مجتمعات منظمة ومجتمعة ضمن كيانات وفي دول، حيث كانت الدولة مسؤولة عن العديد من الجوانب ومنها النشاط الاقتصادي،وكانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيس. وإجمالا يمكن القول أنه قد نتج عن ذلك التنظيم الاجتماعي والاقتصادي أن تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في تلك المرحلة، غير أنه لم يكن مستقلا بذاته ولم يقم بتفسير الظواهر الاقتصادية بشكل علمي سليم، كما أنه وللأسف لم تصل إلينا وثائق كافية تمكننا من معرفة الفكر الاقتصادي السائد في ظل هذه الحضاراتبشكل كاف. ويمكن التطرق فيما يلي لخصائص الفكر الاقتصادي في أهم الحضارات العريقة التي شهدها التاريخ في الشرق.

أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة البابلية

تعتبر الحضارة البابلية التي ظهرت في العراق ما بين القرنين "18 ق.م – 6 ق.م"، من أقدم الحضارات في التاريخ، واكتسبت هذه الحضارة أوج ازدهارها عندما حكمها الملك المشهور "حمورابي"، وقد شهدت فترة حكمه التي دامت قرابة 42 عاما (تقريبا من 1792 ق م إلى 1750 ق م)؛ ازدهارا شاملا في جميع المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية، وأسس مجتمعاً قام على حكم القانون ومهارة علماء الفلك والرياضيات.(جمال، 2018، صفحة 6)غير أن شهرة حمورابي ذاعت في الواقع من تشريعاته الإدارية والقانونية، والتي عرفت بـ "قانون حمورابي"الذي تضمن 282 مادةشملت بعض الجوانب الاقتصادية. ويمكن ذكر أهم ما تضمنته شريعة حمورابي فيما يلي:

- القضايا المتعلقة بالأمن والقضاء وحقوق المحاربين ومسؤولياتهم؛
- القضايا المتعلقة بالزراعة ونشاط الري، وذلك كون النشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي الرئيس؛
- القضايا المتعلقة بالقروض وشروط الإقراض، والأموال الشخصية بما تتضمنه من مواريث وغيرها؛
- تنظيم التعامل بالفائدة ووضع حد أعلى لسعر الفائدة لا يجب تجاوزه؛
- قسمت شريعة حمورابي المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية هي:(الأشوح، 2010، صفحة 26)
  - ✓ طبقة الأحرار والأفاضل والسادة من الناس.
  - ✓ طبقة عامة الشعب الأحرار، ويدخل ضمنهم الصناع والحرفيون الأحرار، وهذه الطبقة ليست من السادة ولا من الأرقاء.
  - ✓ طبقة الأرقاء أو العبيد وهي أقل الطبقات شأنا في المجتمع، وتشكل غالبية السكان.
- عرفت شريعة حمورابيبأنها كانت تهدف لحماية الضعيف من القوي، وبالمساواة والعدالة، إلا أن طبقة العبيد كانت مستثناة من هذه العدالة، حيث كانت مضطهدة ومحرومة من جميع الحقوق، كما أكدت الشريعة على حق الأحرار في امتلاك العبيد والتصرف المطلق بهم، كما يجب استخدامهم في شن الحملات، فالعبد وفق القوانين البابلية محروم من جميع الحقوق الإنسانية، وهو مجرد مال أو أداة من أدوات الإنتاج.

أهم الجوانب الاقتصادية في الحضارة البابلية:

من أهم الجوانب الاقتصادية التي صاحبت الحضارة البابلية ما يلي:(جمال، 2018، صفحة 10)

- اهتم ملوك هذا العصر بالزراعة عن طريق تطوير الأساليب الزراعية لاسيما في فترة حكم الملك حمورابي، إذ قام بتطوير الزراعة عن طريق تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتوزيعها، وإيجارها وعدم استغلال الأفراد لحقوقهم، وإنشاء مشاريع الري وحفر القنوات الجديدة وتطهير القديمة منها؛
- كان يتم استغلال الفائض من الإنتاج في تنمية الهيكل الاقتصادي العام،كما تعد تربية الحيوانات عاملا مهما في ازدهار الاقتصاد في هذا العصر؛
- ازدهرت الصناعة لاسيما بعد زوال سلطة المعبد، فأصبحت الكثير من المهن والصناعات خاصة بأفراد وعوائل معينة بسبب بقاء أسرار المهنة والحرفة محصورة بين أفراد العائلة، ولا يقتصر العمل على الرجال والنساء البالغين بل شمل الأطفال أيضا؛

- تؤكد العقود والوثائق التجارية المختلفة التي عثر عليها، والتي تشمل المعاملات التجارية كمعاملات البيع، الشراء، الإيجار، القرض والصيرفة على تطور التجارة عما كانت عليه في العصور السابقة؛
- بينت القوانين لاسيما قانون حمورابي عن مدى الحرية التي منحتها الدولة للتجار لأجل القيان بنشاطاتهم التجارية؛
- دفعت العلاقة بين التجار إلى التكتل وتأسيس ما يشبه النقابات في وقتنا الحاضر؛
- والجدير بالذكر أن المرأة أيضا كانت تشارك في الأعمال التجارية المختلفة وأيضا كان يحق لها التصرف بأملاكها بحرية تامة، لكن لم تصل إلى مركز الرجل في التجارة.
- من أهم الموضوعات التي وجدت مكتوبة كانت تدور حول وثائق اقتصادية تتضمن إحصاءات عن المعابد وممتلكاتها من حقول وماشية، ودخول تلك المعابد من مختلف السلع العينية، كما كانت تتضمن المخصصات اليومية لكل فرد على حدى.

وخلاصة القول أن الحضارة البابلية شهدت جانبا كبيرا من التقدم والازدهار في مختلف المجالات ومنها الجانب الاقتصادي، وبصدد الحديث عن الفكر الاقتصادي في هذه الحضارة، فإنه لم يظهر فكر اقتصادي صريحفي ظل هذه الحضارة يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية ويفسرها بشكل علمي دقيق.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية القديمة (الفرعونية)

قامت هذه الحضارة في شمال شرق القارة الأفريقية، وبشكل خاصّ على ضفاف نهر النيل العظيم في جمهورية مصر العربية حاليًّا، وهي حضارة موغلة في القدم امتدَّت لما يقارب ثلاثة آلاف سنة (ما بين سنتي3150 قبل الميلاد و320 قبل الميلاد)، تطوّرت خلالها تطوُّرًا كبيرًا،وكان أحد أسباب نجاح الحضارة المصرية بداية تمركزها في منطقة وادي النيل، حيث توفّرت جميع المقومات اللازمة لنجاح العمل بالزراعة، وأسهمت التنبؤات بحدوث الفيضانات بالتحكم والسيطرة على المحاصيل الزراعية والمحافظة عليها، وأسهمت المحاصيل الوفيرة في زيادة التنمية الثقافية والاجتماعية، وتمَّ استخراج كثير من المواد المعدنية المتوفرة في منطقة الوادي والصحاري المحيطة، وتمَّ اختراع نظام كتابة خاص بالمصريين، ونظِّم العمل الجماعي سواءً في أعمال البناء أو في الأعمال الزراعية، وتطورت حركة التجارة مع الدول والمناطق المجاورة، كما تمَّ الاهتمام بالتجهيزات العسكرية لتأكيد سيطرة الفراعنة على البلاد وللدفاع عن أرض مصر ومقاومة الغزاة.

خصائص التنظيم الاقتصادي والفكر الاقتصاديللحضارة المصرية:

عرفت الحضارة المصرية القديمة تقدما وازدهارا منقطع النظير، ومثلت بمعالمها الأثرية الشامخة أقصى ما بلغه التقدم الإنساني في عصر ظهورها، واشتملت على أبعاد اقتصادية مختلفة لا يمكن تجاهلها، إلا أن الفكر الاقتصادي بها

لم يكن مقصودا لأن يكون فكرا اقتصاديا أو يشكل مدرسة فكرية مستقلة، ولم يشهد اسهامات فكريةواضحة، وهو ما يمكن التطرق له فيما يلي، من خلال أهم ما ميز التنظيم الاقتصادي والفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية:

- كان اقتصاد البلاد اقتصادا زراعيا في المقام الأول ويعتمد بدرجة كبيرة على نهر النيل؛
- كانت الدولة تمتلك وسائل الإنتاج لاسيما الأراضي،والتي هيأساس النشاط الاقتصادي، وسخرت الفلاحين لإسناد الاقتصاد الزراعي؛
- كانت قوى الإنتاج متطورة بالقياس إلى الدول المجاورة (الشرقية) والمنتجون هم الفلاحون،ولم يوجد تقسيم مهني للعمل، باستثناء تقسيم العمل بين الإنتاج الزراعي والحيواني،كما انتقى المصريون القدامى محاصيل معينة تستخدم بشكل دوري بالمبادلة مع محاصيل أخرى على نفس وحدة الأرض وهو يسمى بالوقت الحالي بالدورة الزراعية؛(الخزعلي، 2018، صفحة 38)
- كان النشاط التجاري في العهد الفرعوني نشاطاً ثانوياً وهامشياً،حيثكانت التجارة الداخلية محدودة النطاق وتتم بشكل دوري (أسبوعيا مثلا)، فقد طغى طابع الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي؛
- كان اقتصاد الحضارة الفرعونية بداية قائماً على نظام المقايضة، ثم تم الانتقال لاحقا الى استخدام المعادن النفسية حيث أصبحت

  قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساس سبائك الذهب، ثم جرى التدرج إلى أن تم التوصل الى العمل بالنقود على شكل دراهم

  مسكوكة، وذلك في عهد سيدنا يوسف عليه السلام؛(الأشوح، 2010، صفحة 35)
- كان للمؤسسة الدينية دور مهم في الحضارة المصرية، حيث ساهم الكهنة في تقوية الدولة من خلالمتابعتهم لمختلف شؤون الدولة، ويعدون من أملاك الفرعون فللفرعون ملكية العبيد والاحرار؛
- كان الإقراض بفائدة محرما ما بين العبرانيين ومجازا من غير العبراني، حسب القوانين القديمة للمصريين؛
- كان يتم فرض الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجبى حصيلتها لصالح الفرعون الحاكم، وعادة ماتكون في صورة عينية وليس نقدية؛
- وقدكان المجتمع الفرعوني ينقسم الى طبقتين وهي:(الخزعلي، 2018، صفحة 40)

  الطبقة الحاكمة: وهم القادة الذين يمارسون السلطة وبيدهم قرارات الدولة كالفرعونوكبار الموظفين والجيش والكهنة.

طبقة المحكومين: ويعدون عبيدا للدولة وليس لفرد معين، وهناك عبيد مرموقين ليس لهم حقوق وهم الذين يعملون للدولة بأجر، وهناك مجموعة من الحرفيين الذين يمارسون العمل اليومي ويحتاج لهم عموم الناس بالإضافة للدولة كالبَناء مثلاً؛

- اقتصرت الكتابات المصرية القديمة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم؛
- مهمة الطبقة الحاكمة كانت الإشراف وممارسة الأعمال التنظيرية والفكرية، لأن الفراعنة كانوا يعتقدون بأنهم متفوقون على الشعب بالمجالات العلمية والمعرفية والثقافية؛
- لم يكن هناك فكر اقتصادي واضح يفسر الظواهر الاقتصادية، وإن وجد فإنه لم يكن مقصودا، ومجمل الأفكار كانت مرتبطة بالجانب الديني والفلسفي والأخلاقي، والتي عمل كهنة المعابد على إيصالها للأفراد حسب ما يخدم مصالحهم ومصلحة الملك.(صادق سعد، 1979، صفحة 40)

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة

لقد ظهرت أهم الأفكار الاقتصادية في العصر العبودي، وبالضبط في اليونان القديمة وروما القديمة خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وهذه الأفكار جاء بها مجموعة من المفكرين الذين لم يكونوا في الأصل اقتصاديين بل فلاسفة. ونظرا لأن النظام الذي كان سائدا في تلك الحقبة هو النظام العبودي، فإن العبيد هم الذين كانوا يمارسون العمل والإنتاج وهذا ما انعكس بصورة مباشرة على المفكرين والفلاسفة، فقد كانوا يحتقرون النشاط الاقتصادي (باستثناء الزراعة) لأن العبيد هم الذين يقومون به، لذلك لم يركزوا عليه. كما أن دراسة المفكرين للمشكلات الاقتصادية لم تكن مستقلة بل درسوها بصفة بسيطة ومرتبطة مع قضايا أخرى كالسياسة والفلسفة والأخلاق، فالبحث مثلا في أفضل أنواع الحكم والدولة يستدعي التعرض للمشكلات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي لهذه الدولة.

ونتطرق فيما يلي لأهم الأفكار الاقتصادية في الحضارات الغربية والمتمثلة أساسا في الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية.

أولا: الفكر الاقتصادي عند اليونان

قامت الحضارة اليونانية (الإغريق) خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، حيثكان لها نصيب أوفر في إرساء كثير من المبادئ الاقتصادية التي اشتقت منها الحضارة الغربية فيما بعد كثيرا من أفكارها.وكان النشاط الاقتصادي قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها وعلى التجارة الخارجية.

عُرف الاقتصاد عند اليونانيين القدماء بأنه علم إدارة شؤون المنزل، نظرا لأن النشاط الاقتصادي في البداية كان عائليا بالدرجة الأولى، ومع تطور الحضارة اليونانية وازدهار التجارة بها، تطورت الحياة الاقتصادية وتعقدت، الأمر

الذي كان يستدعي بروز أفكار اقتصادية لحل المشكلات الاقتصادية، وبالرغم من ذلك لم يكن هناك بناء فكاري متكامل لدراسة هذه المشكلات بشكل واضح، ويرجع السبب في أن الحضارة اليونانية قد قامت على الرق، بحيث ترك العمل اليدوي للعبيد مما جعل العمل بصفة عامة محل احتقار المفكرين والفلاسفة، ما أدى إلى تراجع الاهتمام بالإنتاج الذي يعد أحد مقومات الحياة الاقتصادية.

ويمكن القول أنأهم الأفكار الاقتصادية قد ظهرت بشكل بارز في فكري اثنين من الفلاسفة اليونانيين هما أفلاطون وأرسطو. ومن ثم يمكن اعتبار كل منهما من أهم الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد.

1. الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (427–347ق م)

كان الفيلسوف اليوناني أفلاطون ينتمي لأسرة أرستقراطية، وكان من تلامذة الفيلسوف سقراط، اشتهر بكتابه "الجمهورية" الذي تكلم فيه عن الدولة والمدينة الفاضلة. يمكن القول عن الفكر الاقتصادي عنده أنه كان متأثرا بالسياسة والفلسفة والأخلاق. وفيما يلي يتم التعرض لأهم الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون:

أ. **أصل الدولة:** يرى أفلاطون أن أساس نشأة الدولة وأصلها قائم على عامل اقتصادي، مفاده أن الفرد لا يستطيع أن يشبع حاجاته بمفرده لأنها متعددة، لذلك يضطر للتجمع والتعامل في مجموعة من الأفراد من أجل أن يتعاونوا لإشباع حاجاتهم المختلفة، ومنه الدافع الأساسي لقيام الدولة هو دافع اقتصادي.(القريشي، 2008، صفحة 39)

ب. **تنظيم المدينة والطبقات الاجتماعية:**حاول أفلاطون تقديم نموذج لمدينته الفاضلة وهي مدينة صغيرة عدد سكانها قليل لا يتزايد أي ثابت قدر المستطاع، يكون النشاط الاقتصادي فيها محكما ومنظما، وتقوم على تقسيم العمل والتخصص فيهوالمزايا بين طبقات المجتمع، بسبب تفاوت القدرات الجسمية والذهنية للسكان،والعمل على تحقيق العدالة بين المواطنين. وهنا قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات أساسية هي:(دويدار، 1993، صفحة 89)

- **الطبقة الحكام:** ومهمتها الحكم ووضع القوانين والعمل على احترامها، واشترط أن تكون طبقة الحكام من الفلاسفة، مع ضرورة إلغاء الملكية الخاصة والميراث والزواج وتكوين العائلة لهذه الطبقة، حتى تتوافر لهم الرغبة في الاستمرار في أداء الخدمة العامة. بمعنى أن يعيش الحكام معا حياة مشاعية تنعدم فيها الملكية الخاصة والعائلة، والتي حسب أفلاطون قد تصرفهم عن إدارة الحكم.
- **طبقةالجنود:** ومهمتها الدفاع عن المدينة وتعيش هي الأخرى حياة مشتركة، وليس لديها الحق في الملكية الخاصة وتكوين العائلات.

- **طبقة المنتجين**:وتشمل العمال والمزارعين والصناع، ومهمتها إشباع الحاجات المادية لسكان المدينة، وهذه الطبقة فقط هي التي لها الحق في الملكية الخاصة والزواج وتكوين العائلات.

ج. **تقسيم العمل**: نادى أفلاطون بضرورة تقسيم العمل، ورأى أنه من الواجب أن يتخصص كل فرد بعمل معين أو مهنة معينة بما يتلاءم مع قدراته الطبيعية، لأن ذلك يساهم في الاستغلال الأمثل للكفاءات والمهارات. إلا أن الباعث من هذا التقسيم للعمل ليس زيادة الإنتاجية بل لترسيخ مبدأ التقسيم الطبقي للمجتمع الذي كان سائدا آنذاك(المعموري، 2012، صفحة 88). ومن هنا يرى أفلاطون أن العبودية هي نتاج تقسيم العمل، أي مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في فترة زمنية معينة، وأن العبودية أساسية في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ناحية أخرى فإنه احتقر المهن اليدوية، باستثناء الزراعة، لارتباطها بطبيعة العبيد، واعتبر العبيد أداة عمل ناطقة واستثناهم من الكائنات البشرية.

د. **الملكية الخاصة**: نادى أفلاطون بإلغاء الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الحكام والجنود (المحاربين)، حيث لا يجب أن يكون هناك ما يشغل هذه الطبقة عن أمور الحكم والحرب،وتعد فكرة الشيوعية (الاشتراكية بالمعنى الحديث) بالنسبة طبقة الحكام والجنود من أهمالأفكار الاقتصادية التي اشتهر بها أفلاطون في مدينته الفاضلة(عمر، 1994، صفحة 24).بينما كان يربأهمية وجود الملكية الخاصة بالنسبة للمزارعين والحرفيين والصناع، لأنهم يهدفون من خلال نشاطهم إلى تحقيق الربح والمصلحة الخاصة، بعكس طبقة الحكام التي يجب أن تهدف فقط لتحقيق الصالح العام. أما العبيد بالنسبة له فهم محرومون من جميع الحقوق والملكيات لأنهم حسبه من أدوات الإنتاج(يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، 1988، صفحة 17).

وبالرغم من إقرار أفلاطون بالملكية الخاصة لطبقة المنتجين فقط؛ إلا أنها ليست حرية مطلقة بلا حدود، فقد نادى بضرورة تدخل الدولة لمنع الثراء الفاحش والفقر المدقع على حد سواء، وجعل هذه الحرية مقيدة.

هـ. **النقود**: كان أفلاطون يرى أن للنقود وظيفة مهمة فهي وسيلة للتبادل وتسهيل المعاملات، ونادى بفكرة تسمى في وقتنا الحاضر "النظرية الحكومية لقيمة النقد"، مفادها أن قبول الأفراد للنقود كوسيط للتبادل وكأداة لتسوية المعاملات لا يأتي من قيمة المعادن التي صنعت منها هذه النقود، وإنما يأتي من قبول الناس واتفاقهم على استخدامها كوسيط للمبادلة، وأنه بواسطتها يمكن بيع وشراء مايرغبون به من سلع مختلفة، لذلك اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية وليس ذاتية (ليس ذهبا أو فضة)، حتى لا يتم اكتناز النقود والاستفادة من قيمتها الذاتية. ويعد بذلك أفلاطون

أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستلقة عن قيمتها الذاتية كمعدن.(نامق، 1978، صفحة 10)

بالإضافة إلى ذلكميّز أفلاطون بين نوعين من النقود،وهي نقود للتبادل الداخلي (نقود محلية)، ونقود للتبادل الخارجي تحتفظ بها الدولة للأسفار والتحويلات، وأنه يجب على الأفراد الذين يعملون خارج البلاد عند عودتهم، أن يسلموا ما لديهم من عملات أجنبية للدولة ويتحصلوا مقابلها على نقود محلية(توفيق، 2015، صفحة 34).

و. **الفائدة:** عارض أفلاطون الربا واستخدام النقود للحصول على الفائدة، لأنه كان يرى أن الهدف من الوجود النقود هو تسهيل التبادل فقط.

ز. **التجارة والصناعة:**نظر أفلاطون إلى الصناعة والتجارة نظرة ازدراء وريبة شأنه في ذلك شأن أكثر المفكرين القدماء الذين قدسوا مهنة الزراعة، ونظروا لباقي المهن نظرة احتقار واعتبروها أنشطة غير طبيعية.

2. الفكر الاقتصادي عند أرسطو (384-322 ق م):

يعد الفيلسوف اليوناني أرسطو من أشهر الفلاسفة على مر التاريخ، كان من تلامذة أفلاطون، تأثر بفلسفته في البداية لكنه انفرد بأفكاره الخاصة لاحقا، وبالرغم من أن كتاباته لم تكن من الناحية الأدبية بجمال مؤلفات أفلاطون إلا أنها كانت أكثر قيمة وواقعية. ففي حين كان أفلاطون يحلم بمدينة فاضلة بناهافي خياله، كرّس أرسطو فكره لفهم العالم والواقع كما هو.

يتشابه الفكر الاقتصادي عند أرسطو مع أفلاطون في أن كلا منهما تأثر بالفلسفة والسياسة والأخلاق، غير أن أرسطو تميز بتحليله لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، لذلك يعد أول القدماء الذين وضعوا "بذور النظرية الاقتصادية" إلا أنه لم يتمكن من جعل الاقتصاد علما مستقلا بذاته، وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه "الأخلاق" و "السياسة". ويمكن التطرق لأهم الأفكار الاقتصادية عند أرسطو فيما يلي:

أ. **أصل الدولة:** كان أرسطو يرى أن أصل الدولة وأساسها لا يرجع للعامل الاقتصادي فقط (كما ذكر أفلاطون)، بل للعامل التاريخي أيضا، إذ إن إشباع الحاجات الاقتصادية والمادية للأفراد والتبادل ليست الدافع الوحيد لقيام الدولة، فالتطور التاريخي الذي عرفه الإنسان وتكوين الأسرة، والعلاقات الاجتماعية المتأصلة في النفس البشرية، أدى إلى تكوّن المجتمع من القرى والمدن وبذلك تنشأ الدولة.

ب. **المكية الخاصة:** أقر أرسطو بالملكية الخاصة وأيدها، وعارض فكرة إلغاء الأسرة وتكوين العائلة، كما انتقد الأفكار الشيوعية التي تدعو إلى المشاعية (التي دعا إليها أفلاطون) نظرا لافتقار الملكية

العامة للحافز المادي، ورأى أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصالح الشخصية والمصالح العامة، وأن البواعث الشخصية هي من أقوى الدوافع للعمل، وهي الأساس لتحقيق المصلحة العامة. (وهي الأفكار التي سادت بعد ذلك خصوصا مع آدم سميث في اليد الخفية). وبالرغم من ذلك أكد أرسطو على ضرورة إدخال الاعتبارات الأخلاقية في الملكية الخاصة من أجل تقييدها، فعلى الملاك وميسوري الحال أن يتمتعوا بعامل أخلاقي تجاه الفقراء وغير الملاك، ويقوموا بمساعدتهم.(النجار، 1973، صفحة 14)

ج. **نظرته للرق (العبودية)**: لم يعارض أرسطو النظام العبودي كغيره من فلاسفة عصره، حيث اعتبره جزءا لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، وهو نوع من الملكية الخاصة. وكان يؤسس لقيام الرق على أساس ما تقدمه الطبيعة للإنسان، فهناك مجموعة من الناس منحتهم الطبيعة ما يؤهلهم لأن يكونوا من الأسياد، وهناك من لم تمنحهم الطبيعة مزايا بحيث أصبحوا عبيدا، وبهذا يعتبر الرق ظاهرة طبيعية(الكفري، 2004، صفحة 70).

د. **نظرية القيمة**:ميز أرسطو بين نوعين من القيمة لكل سلعة وهما:(محمود علي، 2011، صفحة 51)

- **القيمة الاستعمالية**: وهي مقدار المنفعة أو الإشباع التي تقدمها السلعة للفرد عند استعمالها.
- **القيمة التبادلية**: وتظهر في السوق، وهي ما يتم الحصول عليه من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعة معينة بها، أي مقدرة مبادلة سلعة بسلعة أخرى.

وهذا التمييز في القيمة يعد الأساس الذي انطلقت منه النظرية الحديثة للقيمة فيما بعد، والتي ترى أن القيمة التبادلية للسلعة تتوقف على قيمتها الاستعمالية، أي أن ثمن السلعة يتوقف على المنفعة أو الإشباع الذي يحصل عليه المشتري من استعمالها.

هـ. **الاحتكار**: عارض أرسطو الاحتكار واعتبره مجحفا وغير عادل، وقد عرفه على أنه "انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق"(الأشوح، 2010، صفحة 48)، وكان يرى أن الاحتكار يمكّن البائع من فرض أسعار معينة تسمح له بتحقيق أرباح أكبر على حساب المستهلكين، وأن هذا غير عادل وغير أخلاقي. ولهذا نادى أرسطو بفكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية.

و. **النقود**:أرجع أرسطو سبب ظهور النقود إلى عيوب المقايضة وصعوبتها، وقد اهتم بالنقود ودرس وظائفها، حيث أوضح أن لها ثلاث وظائف رئيسية هي:(عبد المولى، 1979، صفحة 32)

- **وسيلة للمبادلة:** رأى أرسطو أن الصعوبات التي واجهت عملية المقايضة أدت إلى استخدام المعادن الثمينة (والتي تعبر عن نشأة النقود) كوسيط للمبادلة. وكان يرى أن المعيار الذي يجعل الأفراد يقبلون بالنقود كأداة للتبادل هو كونها مصنوعة من معادل ثمينة (ذهب وفضة).
- **مستودع (مخزن) للقيمة:**بمعنى أن النقود يمكن أن تستخدم كأداة لحفظ المدخرات، أي كوسيلة للادخار وشراء السلع في المستقبل.
- **مقياس للقيمة:**أدرك أرسطو أن للنقود وظيفة أخرى للنقود وهي أداة لقياس قيم السلع، أي أن سلعة ما تساوي وحدات معينة من النقد.

ز. **الفائدة:** عارض أرسطو بشدة الإقراض بفائدة واعتبره ربا من منظور أخلاقي، وكان يعتبر أن النقود عقيمة ولا تولد ناتجا أو دخلا، فلا مبرر لدفع الفائدة عنها(البلاوي، 1995، صفحة 20)، وأنها وجدت بطبيعتها لأداء وظائف معينة، وليس من الطبيعي أن تستخدم من أجل الحصول على الثروة أو أداء وظائف أخرى، لأن ذلك يعتبر خروجا عن الغرض الأصلي من وجود النقد وهو تسهيل التبادل.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الرومان

اعتمدت الحضارة الرومانية القديمة على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي، والعبيد هم المحرك للنشاط الاقتصادي، وقد تم الانتقال من الاقتصاد العائلي البسيط إلى اقتصاد زراعي مغلق، ثم إلى اقتصاد استعماري امبراطوري يعتمد على التجارة أيضا، وذلك بعد الفتوحات الرومانية واتساع حكم روما. وبالرغم من السيطرة العسكرية لروما على كثير من دول العالم، إلا أنها ظلت تابعة لليونان من الناحية المعرفية والفكرية، حيث أن الحضارة الرومانية تلت الحضارة اليونانية وبذلك تمكنت روما من نقل العلوم والمعارف اليونانية التي مكنتها لاحقا من تجاوز مشاكلها طيلة تاريخها.

وبالرغم من الظواهر الاقتصادية الجديدة التي ظهرت في روما مثل التضخم الشديد في القرنين الثالث والخامس بعد الميلاد، إلا أن ذلك لم يؤد إلى بروز فكر اقتصادي أو نظريات اقتصادية لمواجهة هذه الظواهر والمشكلات الاقتصادية، وأن معظم الأفكار الاقتصادية كانت امتدادا للفكر اليوناني، فلا نجد فكرا رومانيا خالصا، باستثناء بعض الأعمال القانونية التي تم تنظيم الاقتصاد من خلالها. ويمكن إدراج أهم الأفكار الاقتصادية التي سادت في العصر الروماني فيما يلي:

1. **الزراعة:** كان الاهتمام منصبا في البداية على الزراعة وحدها باعتبارها المصدر الأول للثروة، وبقيّت الأنشطة عقيمة وغير منتجة ومحل احتقار،(مرطان، 2004، صفحة 21)وقد كانت علاقات الإنتاج

قائمة على أساس الملكة الفردية لوسائل الإنتاج، وأهم ما ميز النشاط الزراعي آنذاك هو تطور هدف الإنتاج من مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروة.

2. **التجارة:** لم تكن محل اهتمام في البداية، حيث انحصر النشاط التجاري بتبادل المنتجات الزراعية بالمنتجات الحرفية في المدينة، لكن مع توسع الحضارة الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري.

3. **النقود والفائدة:** ساد الاعتقاد عند الرومان (لاسيما رجال الكنيسة) بعقم النقود وكرهوا التعامل بالربا، أي استخدام النقود للحصول على الفائدة، ولكن مع نمو التجارة وتطور التداول النقدي، أدى هذا إلى انتشار العمليات التسليفية وتقديم القروض بفائدة، وبدأت تظهر طبقة اجتماعية متميزة تمارس التجارة والربا.

4. **طبقات المجتمع:** أجاز القانون الروماني استلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب، وكانت الدولة تبيع أسرى الحروب للمواطنين، وبذلك كان المجتمع الروماني يقسم إلى الطبقات التالية:(محمود علي، 2011، صفحة 57)

   - طبقة النبلاء والفرسان
   - طبقة العامة
   - طبقة العبيد

5. **الملكية:** أقر الرومان الملكية الخاصة المطلقة، والتي لم يتم تقييدها بأية اعتبارات أخلاقية، كما أقروا بحق الفرد بأن يفعل ما يشاء بممتلكاته وأن يمنع الغير منها كما يشاء، كما أكدوا على أن النشاط الاقتصادي يجب يترك الأفراد يتعاشون بحرية تامة دون أي تدخل من الدولة.

6. **القانون (التشريع) الروماني:** لم يكن اهتمام الرومان بالأمور الاقتصادية كبيرا، إلا أن اهتمامهم بالسياسة والتشريع احتل الصدارة، وظهر تميزهم فيها، وقد وضع الفقهاء الرومانيون العديد من القوانين لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعلاقة المواطنين الرومانيين بسكان المجتمعات الأخرى، وتتمثل في ثلاثة قوانين هي:(الأشوح، 2010، صفحة 57)

   - **القانون الطبيعي:** تتلخص فكرة القانون الطبيعي في الاعتقاد بأن هناك قانونا طبيعيا ليس من وضع الإنسان، بل من صنع الطبيعة والذي يخضع له جميع الأفراد، وهذا القانون دائم لا يتغير من زمن

آخر، وهو عام ينطبق على جميع الناس. كما أن هذا القانون الطبيعي ينظم الحياة الاقتصادية كما تنظم قوانين الطبيعة الأخرى الظواهر الطبيعية ووظائف أعضاء جسم الإنسان.

- **القانون المدني**: وهو الشريعة الرومانية التي تمثل القوانين التي تنطبق على الرومانيين دون غيرهم من الشعوب الأخرى.
- **قانون الشعوب**: وهو القانون الذي تخضع له جميع المجتمعات، ومنه ظهرت الأحكام التي تنطبق على الأجانب والشعوب التابعة للحضارة الرومانية.